ألمانيا تدخل الركود في ضربة للاقتصاد الأوروبي

موقع الخنادق

انزلقت ألمانيا إلى الركود خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، حيث خفضت الأسر الإنفاق استجابة للارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والغذاء.
ومع انكماش أكبر اقتصاد في أوروبا الآن لربعين متتاليين، وهو ما يفي بالتعريف الفني للركود، ربما تكون منطقة اليورو ككل قد انكمشت أيضا.
وكالة الإحصاء الألمانية كانت قد كشفت أن الناتج المحلي الإجمالي - وهو مقياس واسع للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد - كان أقل بنسبة ٠,٣ ٪ في الأشهر الثلاثة حتى مارس مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي.
وكانت قد قدرت في وقت سابق أن الاقتصاد استقر في الربع الأول، بعد أن انكمش بنسبة ٠,٥ ٪ في الربع الأخير من العام الماضي.

وجهات نظر الاقتصاديين

لا يغير هذا التطور بشكل جوهري وجهات نظر الاقتصاديين حول الآفاق المباشرة للبلاد، ومن المرجح أن يكون أي انخفاض في الإنتاج في المنطقة الأوسع متواضعًا. ومع ذلك، فإن الركود في منطقة اليورو من شأنه أن يقلص بعض التفاؤل الذي تراكم حول الآفاق الاقتصادية لمنطقة العملة في الأشهر الأخيرة.
يقول بيرت كولين، خبير اقتصادي في ING، "إنّ الركود الفني سيكون تغييرًا في السرد العام حول مدى مرونة اقتصاد منطقة اليورو خلال الأرباع الأخيرة".

تآكل القوة الشرائية للأسر الألمانية

وقالت الوكالة إن انخفاض استهلاك الأسر بنسبة ١,٢ ٪ كان السبب الرئيسي للانكماش، حيث شهدت الأسر تآكل قوتها الشرائية بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. في مارس آذار الماضي، كانت الأسر الألمانية تدفع ٢١,٢ ٪ أكثر مقابل مشترياتها من المواد الغذائية مقارنة بالعام السابق.

اعتماد ألمانيا على الإمدادات الروسية

في الأشهر التي أعقبت غزو أوكرانيا مباشرة، حذر الاقتصاديون من أن ألمانيا ستواجه خطرًا كبيرًا بالانزلاق إلى الركود، نظرًا لاعتمادها على الإمدادات الروسية من الغاز الطبيعي. لكن يبدو أن البيانات الاقتصادية الصادرة في مطلع العام تشير إلى أن ألمانيا ستتجنب هذا المصير. وقد أكدت الأرقام المعدلة للربع الأول أن رابع أكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الألماني، قد استسلم للركود، لكنه أقل حدة مما كان يخشى عندما قطع الكرملين إمدادات الغاز في صيف عام ٢٠٢٢.
ومع أن استطلاعات الأعمال قد أشارت إلى عودة النمو في ألمانيا خلال الربع الثاني. لكن تأثير ارتفاع تكاليف الاقتراض وضعف التوسع في العديد من أسواق التصدير الرئيسية يشير إلى احتمال تجدد الانكماش في الأشهر الثلاثة حتى سبتمبر.

ضعف اقتصادي في الأسواق المتقدمة الأخرى

"ستستمر أسعار الفائدة المرتفعة في التأثير على كل من الاستهلاك والاستثمار وقد تعاني الصادرات أيضا وسط ضعف اقتصادي في الأسواق المتقدمة الأخرى"، توقعت فرانزيسكا بالماس، الخبيرة الاقتصادية في كابيتال إيكونوميكس انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربعين الثالث والرابع.

تأثير على قرارات سعر الفائدة للبنك المركزي الأوروبي

وإذا لم تتغير تقديرات النمو في الدول الأعضاء الأخرى في منطقة اليورو، فإن المقياس الجديد للناتج المحلي الإجمالي لألمانيا يشير إلى أن اقتصاد منطقة العملة ككل انكمش قليلا في الربع الأول. وتقدر وكالة إحصاءات الاتحاد الأوروبي حاليا أنها نمت بمعدل سنوي قدره ٠,٣ ٪، بعد انكماشها بنسبة ٠,٢ ٪ في الربع الأخير من العام الماضي. في حين أن هذا التغيير في الناتج المقاس سيكون صغيرًا، إلا أنه قد يكون له تأثير على قرارات سعر الفائدة للبنك المركزي الأوروبي خلال الأشهر المقبلة. حيث رفع الاقتصاديون في البنك المركزي الأوروبي توقعاتهم للنمو هذا العام والسنوات اللاحقة في مارس، جزئيا استجابة لصورة اقتصاد منطقة اليورو في مطلع العام والتي تبدو الآن مفرطة في التفاؤل.

ردود الفعل السياسية

وصف زعيم حزب المعارضة الرئيسي في البلاد التدهور الاقتصادي بأنه "دعوة للاستيقاظ" للمستشار الألماني أولاف شولتس. "يجب أن يهزه كي يعي ما يجري"، قال فريدريش ميرز من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي لوكالة الأنباء الفرنسية. وأضاف "الطريقة التي يعمل بها ائتلافه تعني أن العديد من الشركات تشكك في مستقبل ألمانيا كموقع".
واستشهد وزير الاقتصاد روبرت هابيك باعتماد ألمانيا على المدى الطويل على الطاقة الروسية والانسحاب المفاجئ لتلك الإمدادات بعد غزو أوكرانيا كسبب رئيسي للانكماش. "نحن نكافح من أجل الخروج من هذه الأزمة"، قال في حدث في برلين. كما وناشد شولتس الناس أن يثقوا بالاقتصاد. وقال: "آفاق الاقتصاد الألماني جيدة جدا".
وأشار إلى التوسع الهائل في الطاقة النظيفة الذي من شأنه أن "يطلق العنان لنقاط القوة في الاقتصاد" كسبب للتفاؤل، مشيرا بشكل خاص إلى الاستثمارات الكبيرة في أشباه الموصلات ومصانع البطاريات.

جرعة تفاؤل

تم تقديم جرعة أخرى من التفاؤل من قبل البنك المركزي الألماني. وتوقع في تقريره الشهري الأخير أن ينتعش النمو في الربع الثاني، قائلًا إنه استند في هذه التوقعات إلى تحسن مشكلات سلسلة التوريد، ونتيجة لذلك، أصبحت الشركات الآن أكثر قدرة على تلبية الطلبات المتراكمة خلال الوباء وما بعده.
ومع ذلك، قال بنك الاستثمار والتنمية المملوك للدولة KfW هذا الأسبوع إنه يتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة ٠,٣ ٪ بشكل عام هذا العام.
وأضاف أن ثلثي الانكماش قد يكون ناجمًا عن ضياع المزيد من أيام العمل في عام ٢٠٢٣ بسبب العطلات الرسمية مقارنة بالعام الماضي.

> وصف زعيم حزب المعارضة الرئيسي في البلاد التدهور الاقتصادي بأنه "دعوة للاستيقاظ" للمستشار الألماني أولاف شولتس

لبنان... فرصة الرئاسة الضائعة

زيادناصرالدين
كاتب ومحلل اقتصادي

على مرّ العقود الماضية دفع لبنان ثمن التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة الكبرى في المنطقة باصطفافه مع المحاور الخاسرة وابتعاده عن واقعه الجغرافيّ، وعدم التزامه بالقوانين التي تحدّ من سياسة وثقافة الارتهان والخوف، حتى بات السياسيون اللبنانيون أرباب هذه المدرسة.
وفي العام ١٩٧٣ مع ثورة النفط العالمية والخليجية تحديداً، اختار الواقع السياسي اللبناني الانغماس في وحول الحروب بدلاً من أن يتحوّل إلى مركز استقطاب أكبر للأموال والاستفادة من استثمارات استثنائية، في بلد كان يمتلك القدرات العلمية والموقع والطبيعة والمرافق والمصارف، وهكذا تبخّرت الفرصة ونتائجها الإيجابية.
وفي العام ١٩٩٠، كان لبنان لا يزال يمتلك قطاعاً صناعياً جيّداً رغم الحرب، حيث تميّز بصناعته المتطوّرة والعالية الجودة.
بالتزامن كانت دول الخليج الفارسي تمرّ بثورتها الثانية التي قادت إلى إعمارها. وبدلاً من دعم الصناعة لتحويل الخليج الفارسي بحلته الجديدة إلى سوق أساسي للمنتجات اللبنانيّة، كانت نظرية ضرب الصناعة وزيادة الضرائب عليها وإعفاء البضائع المستوردة من الجمارك وقتل حلم عشرات آلاف الصناعيين. ولو كنا في بلد عادل كان لا بدّ من محاكمة هذا الفكر بشخصياته ومنظّريه الذين لا يزال بعضهم يعطينا حتى اليوم دروساً في مواجهة الفساد!
بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، كانت السنوات الأثقل على لبنان من ناحية:
١- توقّف النظام المالي العام.
٢- توقّف العمل بالموازنات والتأسيس لمرحلة الانهيار.
٣- الصرف الكبير على القاعدة الاثني عشرية من دون رقابة.
٤- إصدارات اليوروبوند التي أرهقت الدولة بالفوائد واستعمالها في مشاريع غير مفيدة.
٥- توقّف حسابات القطع.
٦- عدم تسجيل الهبات المرسلة من الخارج ضمن حسابات الدولة.
٧- تكثيف الضرائب على الفئات الفقيرة وإعفاء القادرين من دفع الضرائب.
٨- تحفيزات المصارف لتشجيع الاستيراد على حساب الإنتاج.
٩- رهن لبنان المالي والنقدي بسياسة المصارف.
١٠- سيطرة المصرف المركزي بسياسته على كل المفاصل النقدية والمالية والاقتصادية في البلد.
تطول اللائحة لكن النتيجة كانت واحدة، وهي رهن الاقتصاد اللبناني بالكامل للخارج وصولاً إلى الانهيار الشامل في العام ٢٠١٩.
أما في الوقت الراهن، يتكرّر مشهد إضاعة الفرص انطلاقاً من التعاطي باستخفاف في:
١- مشروع الغاز الذي يسيطر على فكر العالم.
٢- مشروع الكهرباء، حيث الإخفاق الأكبر الذي كلّف الدولة ٤٠ مليار دولار لصالح شركات استيراد الفيول.
٣- تلزيم الاتصالات التي وصل وضعها إلى الحضيض، وإضاعة الفرصة للتقدّم بالاقتصاد الرقمي.
٤- دولرة الاقتصاد بسبب العجز الكامل عن تحمّل مسؤولية حلّ يكون لمصلحة الناس، لا لخدمة رأس المال والطوائف والدولة العميقة.
٥- أكبر عملية احتيال وسرقة للمودعين للاستفادة من ٩٣ مليار دولار دُفعت كفوائد دين عام.
٦- تحقيق المصارف أرباح ٤ ٪ من الناتج المحلي بمشهد غير مسبوق عالمياً.
عام ٢٠٢٣ يُعد استثنائياً على صعيدين، الأوّل هو الاتفاقيات الإقليمية الكبرى انطلاقاً من السعودية وإيران وصولاً إلى العراق وسوريا، أمّا الثاني فهو رسم أفق جديد خارج سياسات صندوق النقد الدولي. وقد تساءل مرجع سياسي عربي: لماذا يذهب لبنان إلى صندوق النقد الدولي في حين أنّ صندوق استثمار عربياً يمكن أن يكون الحلّ البديل والأفضل من خلال الاستثمار المباشر بضمانة الاتفاق الإيراني السعودي؟ مع الأخذ بالاعتبار أيضاً أهمية المرافئ اللبنانية، ولا سيّما طرابلس بالنسبة لخطة التنمية العراقية، والتحضير لإعادة بناء سوريا وحلّ قضيّة النازحين. وعليه نسأل: لِمَ الإلحاح على الإتيان برئيس مشروع صندوق النقد الدولي إلى قصر بعبدا والإصرار على فرصة ضائعة جديدة؟

> عام ٢٠٢٣ يُعد استثنائياً على صعيدين، الأوّل هو الاتفاقيات الإقليمية الكبرى انطلاقاً من السعودية وإيران وصولاً إلى العراق وسوريا، أمّا الثاني فهو رسم أفق جديد خارج سياسات صندوق النقد الدولي

التحليل الإخباري

السوداني.. والانتفاع من التجربة المصرية

الوفاق/ خاص
محمد حسن الساعدي

عمدت حكومة السيد محمد شياع السوداني ومنذ بداية تشكيلها، للإعداد والاستعداد لأمرين مهمين أولهما إقرار الموازنة لثلاث سنوات، والآخر العمل لإجراء انتخابات مجالس المحافظات والذي من المؤمل أن تجرى في أواخر شهر كانون الأول من العام الجاري..
هذا الأمر تم إقراره في مجلسي الوزراء والنواب، وهناك إستعدادات مستمرة لهذه الانتخابات المهمة، والتي ستمثل حجر الزاوية للانتخابات البرلمانية القادمة، كما أنها تختلف عن سابقاتها من إنتخابات، بأن هناك لاعبا سياسيا آخر دخل العملية السياسية، هم نواب تشرين وجزء من المستقلين، الذين يمثلون عداد جيدا في البرلمان، لذلك ستكون المنافسة الشديدة، والتي ربما ستشهد تراجعا لبعض الأحزاب والتيارات، وبقاء البعض الآخر في المستوى ذاته في الانتخابات السابقة. وبعد إقرار الموازنة "الثلاثية" لم يبق لحكومة السيد السوداني أي مبرر أو عائق، عن تنفيذ البرنامج الحكومي، والذي وبحسب التعهدات التي أطلقتها الحكومة، ستكون فيه الموازنة مطابقة لهذا البرنامج، ويفترض أنها وضعت آلية شفافة وواضحة، أمام الرأي العام لتوزيع الأموال وخصوصا المخصصة للمحافظات، والتي بحسب تصريحات الناطق باسم الحكومة، ستشهد نقلة نوعية في المشاريع والخدمات والبنى التحتية.
كما ومع توفر المبالغ الكبيرة لهذه الخدمات، إشترطت الحكومة على المحافظات تأسيس صندوق لكل منها توضع فيه موازنتها، ويتم الصرف عن المشاريع من خلاله، وفي حالة أي خرق أو تجاوز للحد القانوني في الصرف، سوف يكون هناك تنبيه من الحكومة، في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المحافظ، وعند تجاوز حدود الصرف سيكون هناك متابعة دقيقة، من قبل مجلس الوزراء وهيئة شؤون المحافظات، لإيقاف الهدر ومحاسبة المسؤول.
ربما قد لا تكفي مثل هذه الإجراءات، في الحد من ظاهرة الفساد المستشري في أركان الدولة العراقية، والتي بدأت تنخر المؤسسات كلها، ولكن يعتقد كثير من المراقبين للشأن السياسي والاقتصادي، أن على السيد السوداني أن ينتفع من التجربة المصرية، عندما نجح الرئيس عبد الفتاح السيسي، وأستطاع أن يقود حركة العمران والنهضة التنموية في بلده، وأن يتابع عمليات الإصلاح والأعمار بنفسه، والاتفاق على المشاريع الإستراتيجية بإشراف مباشر منه، وتجاوز البيروقراطية التي تعرقل العمل كثيرا.. لذلك نرى اليوم مصر غير السابق وبدأت تتلمس نهضتها، لتكون في مصافي الدول الصناعية والاقتصادية المهمة.
على السيد السوداني أن يكون هو المباشر، لأي اتفاق مع الشركات العالمية التي دخلت العراق للاستثمار والإعمار فيه، ويتجاوز كل الروتين الذي أرهق أركان الدولة وجعلها مشلولة تماما، ولا يمكن لأية قوى إدارية أو قانونية تحريكها، ما لم تكن هناك إرادة سياسية في تجاوزها والانتصار لمصالح المواطن. لذا، يجب أن يقود السيد السوداني المفاوضات والتوقيع على العقود مع هذه الشركات بنفسه، ويكون هو المتابع والمخطط والمنفذ في نفس الوقت، دون ان يتجاوز حدود القانون، او يؤسس لدكتاتورية وفريدة غير مقبولة، لنحذو حذو الدول النامية في الشرق الأوسط، ونكون على مستوى المسؤولية، في تلبية طموح العراقيين بالعيش بكرامة.